

Distr.: General  
19 March 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

## طلب تقديم إعانة إلى المحكمة الخاصة بلبنان

### التقرير الحادي والأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

#### أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (اللجنة الاستشارية) في تقرير الأمين العام عن طلب تقديم إعانة إلى المحكمة الخاصة بلبنان (A/75/763). وأثناء نظر اللجنة في التقرير، تواصلت اللجنة من بُعد مع رئيس قلم المحكمة، الذي قدّم معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمها بردود خطية وردت في 17 آذار/مارس 2021.

2 - أنشئت المحكمة الخاصة بلبنان في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار 1757 (2007) لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الاعتداء الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وأدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري ومقتل أو إصابة أشخاص آخرين. وبموجب الاتفاق المرفق بالقرار 1757 (2007)، تموّل من تبرعات الدول نسبة 51 في المائة من نفقات المحكمة، في حين تتحمل الحكومة اللبنانية نسبة الـ 49 في المائة المتبقية.

3 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه أبلغ مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 (S/2021/149) بالصعوبات المالية التي تواجهها المحكمة في ما يتعلق بسير عملها بعد 31 آذار/مارس 2021، وبعزمه طلب إعانة من الجمعية العامة. وقد أبلغت رئيسة مجلس الأمن الأمين العام في رسالتها إليه المؤرخة 16 شباط/فبراير 2021 (S/2021/150)، أن أعضاء المجلس أخذوا علماً بالنية التي أعرب عنها في رسالته، على أن يكون مفهوماً أن الإعانة ستُشدّد لاحقاً من التبرعات التي تتلقاها المحكمة.



4 - ويشير الأمين العامة إلى أن الحكومة اللبنانية تواصل تأكيد دعمها للمحكمة، ولكنها تواجه أزمة اجتماعية واقتصادية ومالية غير مسبقة، تفاقت بسبب انفجار 4 آب/أغسطس 2020 في بيروت وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعليه، فإن الوضع ضبابي في ما يتعلق بمستوى مساهمتها في المحكمة وتوقيتها لعام 2021. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن جهات مانحة عدة غير قادرة على الالتزام بالمبالغ نفسها على غرار السنوات السابقة. لذا، ورغم ما يُبذل من جهود لجمع التبرعات، فإن الموارد المتاحة حالياً للمحكمة لن تكون كافية لمواصلة عملياتها حتى نهاية عام 2021. وبناء على ذلك، يسعى الأمين العام إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة على اعتماد إضافي، في إطار الميزانية البرنامجية، لتوفير إعانة للمحكمة بمبلغ 24 741 900 دولار لعام 2021. وترى اللجنة الاستشارية أن الاقتراح الحالي مقدّم في سياق متصل بأحداث استثنائية.

## ثانياً - الإنجازات القضائية وإنجاز الخطط

### قضية عياش وآخرون (STL-11-01)

5 - تتعلق قضية عياش وآخرون (STL-11-01) بالاعتداء على رئيس الوزراء اللبناني السابق، الذي أدى إلى قتل 22 شخصاً وإصابة 226 آخرين بجروح (A/75/763، الفقرتان 19 و 20). وفي آب/أغسطس 2020، أدانت الدائرة الابتدائية سليم جميل عياش، وحكمت عليه في كانون الأول/ديسمبر 2020 بخمسة أحكام متزامنة بالسجن المؤبد، في حين خلصت إلى أن المتهمين الآخرين غير مذنبين (المرجع نفسه، الفقرة 23). وفي كانون الثاني/يناير 2021، قدم المدعي العام، والدفاع عن السيد عياش، والممثلون القانونيون للضحايا طلبات استئناف. ويشير الأمين العام إلى أن من المتوقع صدور حكم الاستئناف بحلول منتصف عام 2022 (المرجع نفسه، الفقرتان 24 و 28).

### قضية عياش (STL-18-10)

6 - تتعلق قضية عياش "المتلازمة" (STL-18-10) بثلاثة اعتداءات على سياسيين لبنانيين هم مروان حمادة وجورج حاوي والياس المر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و 21 حزيران/يونيه 2005 و 12 تموز/يوليه 2005، على التوالي. وفي هذه القضية، قُدمت مذكرة الادعاء العام الابتدائية، ومن المقرر أن يقدم الدفاع مذكرته الابتدائية في نيسان/أبريل 2021. ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة بعد ذلك بوقت قصير وأن تنتهي في نهاية عام 2022 (المرجع نفسه، الفقرات 25 و 27 و 28). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن من المتوقع أن تشكل مجموعة الأدلة في القضية المتلازمة جزءاً صغيراً من الأدلة المقدمة في محاكمة عياش وآخرون، وأن القاضي الذي يرأس الدائرة الابتدائية الثانية أبدى التزامه بإجراء محاكمة في غضون سنة واحدة، إضافة إلى فترة صياغة الحكم. غير أن اللجنة تلاحظ أن الجدول الزمني لإنجاز هذه القضية قد وُضع بغض النظر عن اختصاص المدعي العام المستقل في أعمال التحقيق الجارية أو غيرها من المسائل التي تدخل في نطاق ولايته (المرجع نفسه، الفقرة 28). وعلاوة على ذلك، تشير المعلومات المقدمة للجنة إلى أن القضية يمكن أن تكون قابلة للاستئناف.

## خطط الإنجاز

- 7 - يشير الأمين العام إلى أن المحكمة وضعت خطة استراتيجية للفترة 2021-2022 تهدف إلى العمل بميزانية مخفّضة بدرجة كبيرة، مع ضمان الكفاءة وعدم انقطاع العمل القضائي، وتحقيق الإنجاز المستهدف للعمل القضائي القائم في أقصر فترة زمنية ممكنة (المرجع نفسه، الفقرة 31). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة تعترم، خلال فترة السنتين هذه، إنجاز كل الأعمال القضائية الراهنة، والاستعداد لتسليم المهام المتبقية أو الانتقال إلى أي كيان متبقي/خامل بعد انتهاء الولاية، حسب الاقتضاء.
- 8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند استفسارها، بأن المحكمة وضعت خطة للخفض التدريجي في حالات الطوارئ من شأنها أن تيسّر خفضاً تدريجياً إلى نموذج "خامل" يحتفظ بنفس الهيكل القانوني، ولكن يقتصر على الميزانية والقدرة على التوظيف لتيسير القيام بالحد الأدنى من المهام دعماً للأنشطة المتبقية الرئيسية، مثل حماية الشهود وحفظ مواد الإثبات السرية والحساسة.
- 9 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، لدى استفسارها، بأن أي إغلاقٍ سابقٍ لأوانه للمحكمة سيضطرها إلى وقف الإجراءات القضائية. وسيكون هذا الحدث غير مسبوق بين الولايات القضائية الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن إغلاقاً كهذا سيضع الأمم المتحدة ولبنان ودول لجنة الإدارة أمام تداعيات ومشاكل قانونية متعددة الجوانب في ما يتعلق بأمن الشهود والضحايا، وحفظ مواد الإثبات السرية أو الحساسة، والحقوق المتعلقة بخصوصيات البيانات لجزء كبير من السكان اللبنانيين.
- 10 - تنوه اللجنة الاستشارية بخطة الإنجاز التي وضعتها المحكمة ومدتها سنتان، وهي على ثقة بأن الجمعية العامة ستزوّد بمعلومات مفصّلة عن خطة خفض التدرّج في حالات الطوارئ عند نظرها في هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، تشدد اللجنة على أهمية العمل بانتظام على تحديث الخطة الشاملة لإنجاز القضايا، كما تؤكد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإنجاز القضايا، بما في ذلك فعالية التخطيط، مع مراعاة ما تقتضيه العملية القضائية مراعاة تامة.

## ثالثاً - ميزانية عام 2021 وجهود جمع التبرعات

### نظرة عامة على الميزانية

- 11 - يشير الأمين العام إلى أن لجنة إدارة المحكمة وافقت في شباط/فبراير 2021 على ميزانية لعام 2021 قدرها 42 186 000 دولار، تعكس نقصاناً قدره 24 774 200 دولار، أو ما نسبته 37 في المائة، مقارنةً بالميزانية المعتمدة لعام 2020 (المرجع نفسه، الفقرة 49).
- 12 - ووفقاً لتقرير الأمين العام، تشمل الاحتياجات من الموظفين لعام 2021 البالغة 34 677 400 دولار العناصر التالية:

(أ) الوظائف: مبلغ 25 622 100 دولار لتغطية تكاليف 234 وظيفة (1 وكيل أمين عام، و 1 أمين عام مساعد، و 2 مد-2، و 3 مد-1، و 16 ف-5، و 30 ف-4، و 49 ف-3، و 28 ف-2/1، و 9 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، و 74 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الأخرى)، و 17 من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية))، وهو عدد يعكس نقصاناً قدره 108 وظائف مقارنة بعام 2020. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه كانت ثمان وظائف شاغرة في

10 آذار/مارس 2021 (1 مد-1، و 1 ف-5، و 4 ف-4، و 1 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 من فئة الخدمات العامة)؛

(ب) التعويضات الممنوحة لغير الموظفين: مبلغ 3 010 100 دولار يغطي تكاليف استمرار 11 قاضيا؛

(ج) تكاليف الموظفين الأخرى: مبلغ 6 045 200 دولار يغطي تكاليف 61 وظيفة مؤقتة، يمثل نقصانا من 33 وظيفة مقارنة بعام 2020 (المرجع نفسه، الجدولان 2 و 3).

13 - وتمثل الموارد غير المتصلة بالموظفين لعام 2021 البالغة 7 508 600 دولار انخفاضا قدره 7 220 400 دولار، أم ما نسبته 49 في المائة، مقارنةً بالميزانية المعتمدة لعام 2020 (المرجع نفسه، الجدول 2).

14 - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن فترات الميزانية السابقة تبين أن المحكمة ما برحت تسجل، كل سنة منذ إنشائها، نقصا في الإنفاق إزاء الميزانية المعتمدة، ما أدى إلى تكوين أرصدة كبيرة غير مستخدمة، بينها 11 833 000 دولار في عام 2018، و 7 522 300 دولار في عام 2019، و 6 236 500 دولار في عام 2020<sup>(1)</sup>. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نقصا في المعلومات عن إدارة الرصيد غير المستخدم. وطلبت اللجنة النص الكامل لميزانيتي المحكمة لعامي 2020 و 2021، ولكنها لم تكن قد رُودت به حتى وقت إعداد هذا التقرير. إن اللجنة على ثقة بأن هذه المعلومات وكذلك تبريرات ستُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

15 - إن اللجنة الاستشارية، ومع تنويعها بالخفض الكبير في الاحتياجات لعام 2021 مقارنةً بعام 2020، ترى أن ذلك مرتبط أساسا بانخفاض عبء العمل القضائي المتوقع خلال مرحلة إنجاز القضايا وينمط النقص في الإنفاق المسجل على مدى فترات الميزانية السابقة. إن اللجنة على ثقة بأن المحكمة يمكن أن تواصل خفض تكاليفها وتعزيز كفاءتها، بما في ذلك بمواصله خفض التدرجي لقوتها العاملة.

#### الجهود المبذولة لجمع التبرعات

16 - وردَ في الاتفاق المرفق بالقرار 1757 (2007) أنه في حال عدم كفاية التبرعات، يقوم الأمين العام ومجلس الأمن باستكشاف سبل بديلة لتمويل المحكمة. وإضافة إلى ذلك، تنص اختصاصات لجنة إدارة المحكمة على أن تساعد اللجنة الأمين العام في كفاية توافر الأموال الكافية لنهوض المحكمة بأعمالها، بوسائل منها وضع استراتيجيات لجمع الأموال بالتشاور الوثيق مع رئيس قلم المحكمة (A/75/763)، الفقرتان 36 و 37؛ والفقرة 2 أعلاه).

17 - ويشير الأمين العام إلى أنه في كانون الأول/ديسمبر 2020، وفي إطار الجهود المبذولة لجمع التبرعات، وجّه رسالة عاجلة إلى جميع الدول الأعضاء يلتزم فيها دعم المجتمع الدولي لعمليات المحكمة. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن 29 جهة مانحة تقدم تبرعات إلى المحكمة منذ إنشائها، وإلى أن المحكمة ملتزمة بتوسيع شبكة جهاتها المانحة من خلال البحث والاتصال بالدول المهتمة بعملها، ولا سيما في منطقة

(1) تبلغ الميزانية المعتمدة لعام 2020 مقدار 66 960 200 دولار، إلا أن الأموال المتاحة لا تتجاوز 63 415 400 دولار. وبما أن النفقات تقدّر بمبلغ 60 723 700 دولار، فإن الرصيد غير المستخدم الذي يمكن تقديمه لا يتجاوز 2 691 700 دولار.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن المحكمة تعترم زيادة جهودها لجمع التبرعات بمساعدة لجنة الإدارة ومجموعة الدول المهتمة (المرجع نفسه، الفقرات 38 و 41 و 43 و 44).

18 - وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها الحكومة اللبنانية في مواصلة دعمها المالي للمحكمة، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام والمحكمة سيكتفان جهودهما لجمع التبرعات، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الجهات المانحة وتشجيع أعضاء لجنة الإدارة ومجموعة الدول المهتمة على تجديد جهودها المالية.

## رابعاً - المركز المالي واحتياجات التمويل

### المركز المالي

19 - يشير الأمين العام إلى أنه في وقت إعداد هذا التقرير، كانت المحكمة قد تلقت تبرعات معلنة مؤكدة قدرها 3,6 ملايين دولار مستحقة الدفع في عام 2021، مع أنه كان من المتوقع أن يبلغ التمويل الطوعي 11,1 مليون دولار. وباحتساب هذه التبرعات المتعهد بها، إلى جانب رصيد الأموال غير المستخدم من عام 2020 البالغ 2,7 ملايين دولار، سيصل التمويل المتوقع الإجمالي إلى 17,4 مليون دولار، وسيبلغ النقص 24,7 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة 50). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة تلقت في 2 آذار/مارس 2021 دفعة متعهد بها قدرها 4,2 مليون دولار. وباحتساب هذه الدفعة، يصل الرصيد النقدي للمحكمة إلى 3,5 ملايين دولار، وهو مبلغ ينبغي أن يكون كافياً لتغطية نفقاتها حتى نهاية نيسان/أبريل 2021. وأبلغت اللجنة أيضاً، لدى استفسارها، بأنه إذا لم يطرأ تحسن كبير على وضع تمويل المحكمة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 2021، فإن لجنة الإدارة ستطلب تنقيح الميزانية بحيث تعكس التمويل المتوقع بصورة معقولة في تلك المرحلة. وفي ما يتعلق بمجمل الوضع المالي للمحكمة، فُدمت إلى اللجنة، بناء على طلبها، النسب المالية للمحكمة، وهي تعكس حالة مالية جيدة منذ إنشائها.

20 - وبالنظر إلى الحالة المتغيرة لتمويل المحكمة، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن المعلومات المالية المحدثة، بما في ذلك النفقات الشهرية والتبرعات الواردة وتسوية الميزانية، إن وجدت، ستقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

### طلب الإعانة

21 - يشير الأمين العام إلى أن الإعانة المطلوبة البالغة 24 741 900 دولار من شأنها أن تستكمل التبرعات، بما فيها التبرعات المتعهد بها ولم تُدفع بعد، وكذلك تلك التي قُبضت (المرجع نفسه، الفقرة 11). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الإعانة ستغطي حصة الحكومة اللبنانية (20 671 140 دولاراً) وعجزاً قدره 4 070 760 دولاراً في التبرعات المقدمة من جهات مانحة أخرى.

22 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإعانة المطلوبة ستغطي معظم الميزانية المعتمدة للمحكمة لعام 2021 وتتجاوز حصة الحكومة اللبنانية، وترى أن تقديم إعانة بهذا المستوى من شأنه أن يثبط تقديم المساهمات المحتملة. لذا، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بتطبيق الإعانة على العجز المحتمل في حصة الحكومة اللبنانية في المحكمة الخاصة فقط، وبالموافقة عليها بمبلغ 15 503 355 دولاراً، وهو

ما يمثل 75 في المائة من الحصة المذكورة أعلاه. وتتوقع اللجنة أن يستمر قبض المساهمات على أساس ترتيب تقاسم التكاليف، على أن تخصص الإعانة لمواجهة تحديات محددة.

23 - ويشير الأمين العام إلى أنه إذا ما انخفض العجز في التمويل بسبب التبرعات الإضافية المقبوضة خلال عام 2021، فإن المبلغ النهائي المطلوب من الجمعية العامة سيعُدّل ويُبلّغ عنه في سياق تقرير الأداء المالي لعام 2021 (المرجع نفسه، الفقرة 11). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حال تلقي تبرعات تفوق التقديرات الحالية لعام 2021، فإن أي أموال تقدّم من الميزانية البرنامجية إلى المحكمة ستُرد إلى الأمم المتحدة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن رئيسة مجلس الأمن أبلغت الأمين العام أن أعضاء المجلس أحاطوا علما بالنية التي أعرب عنها في رسالته، على أن يكون مفهوما أن الإعانة ستُسدد لاحقا من التبرعات التي تتلقاها المحكمة، مع الامتثال لما ينطبق من المتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة، وعدم تغيير الطابع الطوعي لترتيب تمويل المحكمة (المرجع نفسه، الفقرة 10).

24 - ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه في حال موافقة الجمعية العامة على الإعانة، سيُخصّص المبلغ تحت الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وسيُصرف لرئيس قلم المحكمة بصورة دورية (المرجع نفسه، الفقرتان 53 و 57 (ب)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تمشيا مع قرار الجمعية العامة 256/75، سيُستخدم صندوق رأس المال المتداول ريثما يتم استلام الأرصدة المقررة.

25 - ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه سيقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين عن جملة أمور منها حالة الوضع المالي للمحكمة. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه إذا ما استمر الوضع المالي على حاله، فإن طلبا لتقديم إعانة لعام 2022 سيُدرج في سياق التقرير المرحلي نفسه (A/75/763، الفقرة 52) (انظر الفقرتين 4 و 22 أعلاه).

26 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة خلال دورتها الحالية مستجدات الوضع المالي للمحكمة.

## خامسا - مسائل أخرى

### مراجعة الحسابات

27 - أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، بناء على استفسارها، بأن مراجعي الحسابات الخارجيين (المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) أصدروا آراء غير مشفوعة بتحفظ عن الأعوام 2015 إلى 2018 وأن البيانات المالية المراجعة لتلك الأعوام ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأبلغت اللجنة كذلك بأن تكاليف مراجعة الحسابات بلغت 82 000 يورو لكل من عامي 2019 و 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراجعي الحسابات سيُجزون شهادة مراجعة الحسابات لعام 2019 في آذار/مارس أو نيسان/أبريل 2021، وأن البيانات المالية لعام 2020 لم توضع بعد في صيغتها النهائية. وتشجع اللجنة الأمين العام على استكشاف إمكانية الاستعانة بخدمات مجلس مراجعي الحسابات من أجل مراجعة حسابات المحكمة وبياناتها المالية لعام 2021.

28 - ويشير الأمين العام إلى أن لجنة الإدارة أنشأت مؤخرا اللجنة الاستشارية للشؤون المالية ومراجعة الحسابات التي ستنتظر في نهج المحكمة إزاء الإدارة المالية والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر (A/75/763، الفقرة 18). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاستشارية للشؤون المالية ومراجعة

الحسابات، التي تتألف من ثلاثة خبراء من دون أجر، ستتولى المسؤولية عما يلي: (أ) استعراض البيانات المالية؛ (ب) استعراض تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين ومناقشة خطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات؛ (ج) استعراض مشاريع ميزانيات المحكمة؛ (د) استعراض التقارير المالية وتقارير الأداء العادية الصادرة عن المحكمة؛ و (هـ) حضور اجتماعات لجنة الإدارة لتقديم توصيات بشأن الميزانيات المقترحة والتقارير المالية، حسب الاقتضاء.

#### أثر جائحة مرض فيروس كورونا

29 - في ما يتعلق بأنشطة المحكمة، يشير الأمين العام إلى أنه نظرا للتدابير الوطنية الصارمة المتصلة بكوفيد-19، تعذر اتخاذ إجراءات قضائية بالحضور الشخصي المعتاد من قاعة المحكمة. بيد أن المحكمة يسّرت عقد جلسات من بُعد، بحضور شخصي محدود (المرجع نفسه، الفقرة 47). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن القاضي وموظف المحكمة وكاتب المحكمة وموظف الشؤون القانونية في الدوائر ومشاركين آخرين مختلفين، بينهم ممثلون عن الطرفين، كانوا حاضرين شخصيا. وبالنسبة إلى الأطراف والمشاركين الذين حضروا جلسات الاستماع من بُعد من داخل لبنان، استخدمت المحكمة مكتبها في بيروت لتأمين اتصال مستقر عبر الإنترنت. وفي ما يتعلق بالتكنولوجيا، استخدمت المحكمة نظاما مختلطا للتداول عن طريق الفيديو يستند إلى اجتماعات Cisco WebEx، مقرونا بالبنية التحتية السمعية - البصرية القائمة في قاعة المحكمة. وقد كُلف إدماج هذين النظامين وتوفير إمكانية الوصول من بُعد للضحايا نحو 50 000 يورو. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هذه التكاليف عوّضتها الوفورات التي تحققت في تكاليف السفر التي كانت سيجري تكبدها للمشاركة من خلال الحضور في قاعة المحكمة. وفي هذا الصدد، تبين المعلومات المقدمة إلى اللجنة نقصا في الإنفاق قدره 1 069 800 دولار تحت بند السفر في عام 2020.

#### التدريب

30 - يشير الأمين العام إلى أن نفقات التدريب قُدرت بمبلغ 59 200 دولار في عام 2020 وأن الاحتياجات لعام 2021 تبلغ 25 400 دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة تحتفظ بعدد محدود من التراخيص للتدريب عبر الإنترنت لسد الثغرات في المهارات. وتوفر المحكمة أيضا التدريب الداخلي في مجال المهارات المشتركة الذي يقدم من دون تكبد أي تكلفة إضافية. وإضافة إلى ذلك، استفادت من تدريب محدد قدمته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) أو عن طريقها، ولا سيما فيما يتعلق بالتدريب على الأسلحة النارية.

31 - وتشجع اللجنة الاستشارية المحكمة على مواصلة استخدام التدريب عبر الإنترنت والتداول عن طريق الفيديو لخفض تكاليفها.

## سادسا - الخلاصة والتوصيات

- 32 - ترى اللجنة الاستشارية أن تقديم إعانة إلى المحكمة ينبغي أن يكون استثنائيا وأن طرائق التمويل التي قررها مجلس الأمن لا تزال صالحة.
- 33 - ومع ذلك، ونظرا إلى النقص المتوقع في التمويل والتحديات التي تواجهها الحكومة اللبنانية، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:
- (أ) أن تخصص مبلغ 15 503 355 دولارا تحت الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية لعام 2021، عن طريق إعانة تقدّم إلى المحكمة؛
- (ب) أن تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية مستجدات الوضع المالي للمحكمة وفي دورتها السادسة والسبعين مستجدات استخدام الإعانة في عام 2021.
- 34 - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بالموافقة على الإعانة المالية على أساس ما يلي:
- (أ) أن يشارك الأمين العام في جميع الجهود الرامية إلى زيادة مستوى التبرعات؛
- (ب) أن تُسَدّد الإعانة لاحقا من التبرعات التي تتلقاها المحكمة وتُردّ إلى الدول الأعضاء؛
- (ج) اتّخاذ التدابير الملائمة لتحقيق مزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة في المحكمة؛
- (د) وضع ترتيبات الرصد والإبلاغ الملائمة لكفالة صرف الأموال تدريجا إلى المحكمة استنادا إلى وضعها النقدي الشهري.